الأمم المتحدة

A/C.2/60/SR.10

الجمعية العامة

الدورة الستون

Distr.: General
12 December 2005
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الثانية

محضر موجز للجلسة العاشرة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الأربعاء، ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس: السيد والي .....(نيجيريا)

المحتويات

البند ٥١ من جدول الأعمال: متابعة وتنفيذ نتائج المؤتمر الدولي لتمويل التنمية

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره** إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

05-54516 (A)

افتُتِحَت الجلسة في الساعة ١٥/١٠

البند ٥١ من جدول الأعمال: متابعة وتنفيذ نتائج المؤتمر الدولي لتمويل التنمية (A/60/111 و219 و 289 و Add.1)

١ - **السيد دي روخاس** (مدير مكتب تمويل التنمية، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية): قدم تقرير الأمين العام (A/60/289)، فقال إنه يتضمن استكمالا يتناول التطورات الأخيرة فيما يُقَدَّم من مساعدة لأغراض التنمية، والدين الخارجي، والتجارة، والمسائل الجهازية. وهو يجب أن يُقرأ بالاقتران مع التقارير الرئيسية الأربعة الأخرى المتعلقة بجدول أعمال مونتيراي والصادرة في وقت سابق من عام ٢٠٠٥ (التقرير، الموجز المدرج في الصفحة الأولى)، ومع دراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية في العالم.

٢ - وأضاف أن ما اتخذه كل من الاتحاد الأوروبي ومجموعة الثمانية (التقرير، الفقرتان ٨ و٩) مؤخرا من تدابير ترمي إلى زيادة التعاون الدولي المالي والتقني لأغراض التنمية انعكست في نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، شأنها في ذلك كشأن إعلان باريس عن فعالية المعونة بما يتضمنه من أكثر من ٥٠ التزاما بتحسين نوعية المعونة (التقرير، الفقرة ١٠). وقد أُحرِز أيضا، برعاية مجموعة الثمانية، تقدم في إيجاد طرق جديدة لزيادة مصادر التمويل، ولاسيما المشروع الرائد المبتكر الذي يرعاه التحالف العالمي للقاحات والتحصين ومبادرة العمل لمكافحة الجوع والفقر (التقرير، الفقرة ١٤).

٣ - وتطرق إلى مسألة التخفيف من الدين الخارجي، فقال إن أهم تطور حصل في هذا الشأن هو اقتراح مجموعة الثمانية الداعي إلى إلغاء الدين الرسمي، أو ما تدين به بلدان فقيرة معينة مثقلة بالديون إلى البنك الدولي، ومصرف التنمية الأفريقي، وصندوق النقد الدولي (التقرير، الفقرات ١٦ وما يليها). وهذا هو بالتأكيد سبب للاحتفال، وإن كان لا يزال يلزم تحديد التفاصيل. ولكن تظل هناك مشكلة الدين الخارجي لكثير من البلدان الأخرى غير الداخلة في تلك الفئة، وستحتاج مؤسسات التمويل الدولية ذات العلاقة إلى موارد مالية إضافية كي يتسنى لها الاستمرار في العمل بشكل عادي دون الحدّ من قروضها إلى تلك البلدان. وبناء على هذا، فإن من المهم أكثر من أي وقت مضى الوصول إلى توافق آراء على ما الذي يشكل استدامة الدين.

٤ - ومضى قائلا إنه في مجال التجارة العالمية، سيكون المؤتمر الوزاري السادس المقبل لمنظمة التجارة العالمية في هونغ كونغ حاسما بالنسبة إلى نجاح جولة الدوحة (التقرير، الفقرات ٢٤ إلى ٣٠)، التي يؤمل إنجازها بحلول نهاية عام ٢٠٠٦ على نحو يفي بوعدها الإنمائي. وأشار إلى أن واحدا من أهم جوانب برنامج عمل الدوحة هو التركيز على السلع الأساسية. ذلك أن البلدان المعتمدة على السلع الأساسية، وبخاصة في أفريقيا، ستحتاج إلى نهج متكامل يساعد على تنويع الصادرات، والقيمة المضافة، وزيادة القدرة التوريدية، ومعالجة تقلبات الأسعار، واعتماد مشاريع تمويل جديدة. وقد أعلنت مجموعة الثمانية إنشاء صندوق استئماني قائم على التبرعات لغرض دعم البلدان الفقيرة التي تواجه صدمات في مجال أسعار السلع الأساسية وغيرها من الصدمات الخارجية؛ هذا إلى أنه كانت هناك مقترحات أخرى جديرة بالترحاب تدعو إلى إنشاء صندوق معونة لأغراض التجارة، وإلى التوسع في التجارة فيما بين الجنوب والجنوب.

٥ - وذكر أن توافق آراء مونتيراي غطّى مجموعتين واسعتين من المسائل الجهازية. وتتعلق أولاهما بالسمات الهيكلية للنظام النقدي والمالي الدولي وما تولده من هشاشات محتملة بالنسبة إلى الاقتصاد العالمي، وبالنسبة إلى البلدان النامية بوجه خاص؛ أما ثانيتهما فتتعلق بالتصميم المؤسسي

للنظام الراهن وقدرة مختلف البلدان على التصرف بشكل فعال ضمن النظام (التقرير، الفقرات ٣١ وما يليها).

٦ - وواصل كلامه قائلا إن سعة انتشار القلق إزاء اختلالات التوازن العالمية على صعيد الاقتصاد الكلي تُبرِز أهمية المجموعة الأولى من المسائل. وسَتَلزَم زيادة التعاون الدولي للحدّ منها بأقل خطر على النمو الاقتصادي في العالم وأقل أثر على أقل البلدان نموا. وقد أتى تطور النظام المالي العالمي معه بزيادات محتملة في المخاطر الجهازية، وبخاصة منها تزايد أرجحية حصول دورات ازدهار وانهيار؛ ولهذا يتوجب على جميع البلدان أن تُدمِج عناصر حصافة كلية في نظامها المالي للتعويض عن نزعة الأسواق المالية إلى التصرف على نحو مُوالٍ لحصول تلك الدورات.

٧ - وبيّن أن المسائل المؤسسية يجري التصدي لها في المناقشات الدائرة حول استراتيجية صندوق النقد الدولي المتوسطة الأجل؛ وهي خليقة بأن تساعد على تحديد دور الصندوق في تغيير البيئة الاقتصادية العالمية وكفالة فعاليته وورود أهميته بالنسبة إلى جميع البلدان الأعضاء، التي ينبغي لها أن تسهم كشركاء متساوين في أية تعديلات للنظام. ويتوجب توسيع نطاق الهياكل الدولية للإدارة لإشراك البلدان النامية والبلدان ذات الاقتصادات المارة في طور انتقال في صنع القرارات الاقتصادية الدولية ووضع المعايير الدولية. وأشار إلى أن التعاون الدولي بشأن السياسة الضريبية له هو أيضا آثاره الجهازية الملحوظة، كما أن الاجتماع الأول المقبل للجنة الخبراء المعنية بالتعاون الدولي في المسائل الضريبية، وهي لجنة أُنشئت حديثا بقرار من المجلس الاقتصادي والاجتماعي، جدير بالترحاب.

٨ - وذكر أن على اللجنة أن تضع في اعتبارها في مناقشاتها الأهمية الواردة لتقريرين سابقين من إعداد الأمين العام (A/59/822 وA/59/800) لهما علاقة بعمودين من أعمدة توافق آراء مونتيراي - أي تعبئة الموارد المالية الداخلية وتعزيز التدفقات الخاصة الدولية - لم يغطيهما التقرير قيد البحث.

٩ - وتابع كلامه قائلا إن حدثين يتعلقان بالحاجة إلى مواصلة الارتباط (التقرير، الفقرات ٣٧ إلى ٤٤) وقعا في عام ٢٠٠٥: أولهما الاجتماع السنوي الذي عقده المجلس الاقتصادي والاجتماعي مع المؤسسات المالية والتجارية الدولية؛ وثانيهما الحوار الرفيع المستوى الذي أجرته الجمعية العامة حول تمويل التنمية؛ وكان كلاهما مثمرا. واتُّخِذَ أيضا عدد من المبادرات الإقليمية ذات الشأن؛ كما أن ما أجراه أصحاب المصلحة المتعددون من مشاورات مبتكرة حول تمويل التنمية كانت ناجحة جدا. يضاف إلى ذلك، وكطريقة محتملة لتقوية المتابعة الحكومية الدولية، نجد أن واحدة من التوصيات الإصلاحية التي أوصى بها الأمين العام هي إنشاء آلية حكومية دولية تسمح للمجلس الاقتصادي والاجتماعي بإشراك نظرائه في المؤسسات المالية والتجارية، علما بأن تلك الآلية يمكن أن تكون إما مكتبا موسعا أو لجنة تنفيذية جديدة متوازنة إقليميا. واختتم كلامه بقوله إن أجهزة متابعة مونتيراي تحتاج من غير شك إلى تحسين، وبخاصة في مجال أعمال المجلس التحضيرية لأغراض اجتماعه السنوي مع المؤسسات المالية والتجارية الدولية، وفي حالة عقد مؤتمر متابعة محتمل بشأن تنفيذ توافق آراء مونتيراي.

١٠- **السيد تريبلكوف** (الفرع المعني بكفالة ارتباط أصحاب المصلحة المتعددين والتواصل معهم، مكتب تمويل التنمية): قدم تقرير الأمين العام عن مشاورات أصحاب المصلحة المتعددين بشأن تمويل التنمية (A/60/289/Add.1)، فقال إن برنامج المشاورات بين الخبراء المنتمين إلى القطاعين الرسمي والخاص تألف من ٢١ اجتماعا في أواخر عام ٢٠٠٤ وأوائل عام ٢٠٠٥ غطت خمسة مجالات موضوعية.

١١ - وأردف قائلا إن سلسلة المشاورات التي دارت بشأن بناء قطاعات مالية شاملة من أجل التنمية (التقرير، الفقرات ٦ إلى ١٤) والتي قام بتنسيقها مكتبه أدت إلى إنتاج ''كتاب أزرق'' ليكون بمثابة نقطة مرجعية للمناقشات الوطنية لأصحاب المصلحة المتعددين في البلدان النامية، ولمساعدة الحكومات على تشكيل الاستراتيجيات في هذا المجال. وهو يحدد الموانع الأساسية في وجه الشمول المالي، ويشير إلى مجالات يُرَجَّح أن تُحدِث الاختيارات الاستراتيجية المتصلة بالسياسات فيها أكبر فرق بالنسبة إلى مستقبل تطور الشمول المالي؛ كما يعرض سلسلة خيارات استراتيجية، مع حث أصحاب المصلحة في كل بلد، في الوقت نفسه، على الاستدلال على مسائل محددة بالبلد.

١٢ - ومضى قائلا إنه فيما يتعلق بالمشاورات حول الدين السيادي من أجل التنمية المستدامة (التقرير، الفقرات ١٥ إلى ١٩)، أعدّ مكتبه، بالتشاور مع أصحاب المصلحة الرئيسيين، ورقة عن مسائل إدارة الديون تُرَكِّز على مجالات رئيسية ثلاثة: كيفية جعل مفهوم استدامة الدين ذا طابع تطبيقي؛ وكيفية إدارة الدين السيادي لغرض حفظ تماسك السياسات العامة؛ وكيفية احتواء المخاطر والحدّ من الغموض. وأضاف أن الآراء تلاقت على انعدام الاتفاق على مفهوم استدامة الدين، وعلى الحاجة إلى آلية محسنة لتحقيق عمليات دين تعاونية للخروج من أزمات الإعسار؛ علما بأن هاتين المسألتين أنفسهما تتلاقيان. وبيّن أن مكتبه، في متابعة لهذه المشاورات، يعمل مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لوضع تعريف تطبيقي لاستدامة الدين الموجه نحو التنمية عن طريق تقييم العلاقة بين استدامة الدين وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في البلدان الفقيرة المثقلة بالديون والبلدان المدينة إلى درجة حرجة.

١٣ - وتطرق إلى المشاورات حول إقامة شراكات بين القطاع العام والقطاع الخاص من أجل تحسين مدى وصول المساعدات الإنمائية وفعاليتها (التقرير، الفقرات ٢٠ إلى ٢٨)، وهي مشاورات قام المنتدى الاقتصادي العالمي بتنسيقها، فقال إنها ركزت على مجالات التعليم الأساسي، والصحة، والماء والمرافق الصحية، وهي مجالات نجد أن مشاركة القطاع الخاص فيها محل خلاف سياسيا في كثير من الأحيان. والنتائج العامة التي خُلِص إليها هي: إن استمرار التحديات الإنمائية يتطلب نُهُجا جديدة وشراكات جديدة تستعين بخبرة القطاع الخاص؛ وإن مقادير متزايدة من الموارد الخاصة تُوَجَّه نحو شراكات عامة-خاصة ذات وجهة إنمائية؛ وإن الشراكات العامة-الخاصة يجب إدماجها على نحو أفضل في التنظيم الهيكلي لبرامج المعونة وفي كيفية إيصالها، كما يجب أن تُستَخدَم على نحو أوسع. وسيكون ما تتمخض عنه المشاورات من توصيات شاملة لقطاعات متعددة وتوصيات محددة بقطاعات معينة محل عَرْض على اللجنة يقدمه المنتدى الاقتصادي العالمي.

١٤ - وواصل كلامه قائلا إن المنتدى الاقتصادي العالمي عقد مشاورات أخرى عن الكيفية التي يمكن بها لمصارف التنمية المتعددة الأطراف ووكالات المعونة الثنائية تحسين مناخ الاستثمار الخاص (التقرير، الفقرتان ٢٩ و٣٠) عن طريق فعل المزيد للتخفيف من المخاطر والعمل مع القطاع الخاص لزيادة ما يُقَدَّم من دعم لبناء القدرات في مجال الإدارة المالية. وبيّن أنه لا يُرجَّح أن تُمَوِّل أسواق رأس المال العالمية احتياجات البنى التحتية في البلدان النامية دون دعم حكومي يغطي المخاطر غير المقبولة. ويوجد في مصارف التنمية المتعددة الأطراف قدر كبير من القدرات غير المستعملة لتوفير التمويل الإضافي. وتشتمل التوصيات الصادرة بشأن كيفية إطلاق ''رؤوس الأموال الحبيسة'' هذه، الموجودة في المؤسسات الخاصة والعامة على السواء، على توصيات تتعلق بتقوية منتجات التخفيف من المخاطر، وبالقدرات على

إعداد المشاريع، والإدارة المالية، وإجراء تغييرات مؤسسية في الوكالات الإنمائية.

١٥ - وتابع كلامه قائلا إن المشاورات الدائرة حول المسائل المنهجية [الجهازية] (التقرير، الفقرة ٣١ وما يليها)، وهي مشاورات نظمها ''ائتلاف القواعد الجديدة للتمويل العالمي''، تُرَكِّز على السمات الهيكلية للنُّظُم النقدية والمالية والتجارية الدولية، ومواطن الضعف المحتملة التي تمثلها بالنسبة إلى البلدان النامية، والتصميم المؤسسي للنُّظُم المالية الدولية. وقد قُدِّمَت مقترحات محددة عديدة (التقرير، الفقرات ٣٢ إلى ٥١) من أجل منع حدوث أزمات مالية وتسوية تلك الأزمات، وكفالة إيجاد مصادر للتمويل المحلي صالحة للبقاء، وتحسين إدارة النظام المالي الدولي.

١٦ - وذكر أن من بين الخطوات المقبلة المحتملة فيما يتعلق بما أجراه أصحاب المصلحة المتعددون من مشاورات (التقرير، الفقرات ٥٢ إلى ٥٦) مواصلة استقصاء نفس الموضوعات والتوصيات بهدف تنفيذها. وإلا فإنه قد يكون ثمة مبرر لإجراء سلسلة جديدة من المشاورات في الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ بشأن مجالات أخرى من مجالات السياسة العامة المتصلة بمونتيراي من قبيل تحسين التنظيم الإقليمي للقطاعات المالية، وإعادة النظر في دور مصارف التنمية الوطنية، وكفالة تمويل الخدمات الأساسية.

١٧ - **السيدة باريديس – بريتو** (إسبانيا): قالت إنه في الوقت الذي مرّ منذ أن كُتِب تقرير الأمين العام (A/60/289)، انضمت ثلاث حكومات أخرى — هي إيطاليا وسويسرا وإسبانيا — إلى فرنسا والمملكة المتحدة في المشروع الرائد لإنشاء مرفق تمويل دولي برعاية التحالف العالمي للقاحات والتحصين.

١٨ - **السيد سالاكيت** (شيلي): أعرب عن أسفه لأن شيلي، التي هي إحدى أوائل الحكومات التي انضمت إلى مبادرة العمل لمكافحة الجوع والفقر، لم تُذكَر في تقرير الأمين العام المشار إليه آنفا بوصفها أول من أعلن عن تقديم تبرع في إطار المشروع الرائد قيد البحث. واعتبارا من كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦، ستفرض شيلي على جميع العائدات المتحصلة من بيع تذاكر السفر الجوي رسما قدره ٢ في المائة يودَع في صندوق لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز/السيدا).

١٩ - **السيد كاريوكي** (المملكة المتحدة): ذكر أنه أُعلِن في صباح ذلك اليوم نفسه أن الاقتراح المشار إليه في الفقرة ١٦ من التقرير (A/60/289) صار حقيقة واقعة: فقد أقرّته مؤسسات التمويل الدولية، وضَمِنَت مجموعة الثمانية المبالغ اللازمة لتعويض تلك المؤسسات عن غفران الديون. وقال إنه يودّ أيضا أن يلاحظ أن ستة بلدان، لا فرنسا والمملكة المتحدة وحدهما، انضمت إلى مختلف الوكالات وإلى مؤسسة ''غيتز'' في تدشين مرفق التمويل الدولي للتحصين المشار إليه في الفقرة ١٤ من التقرير.

٢٠ - **السيد دي روخاس** (مدير مكتب تمويل التنمية، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية): شكر الوفدين اللذين قدما لتوهما معلومات غير واردة في التقرير، الذي قال إنه أُنجِز في تموز/يوليه.

٢١ - **السيدة شمت** (مديرة المكتب المعني بأقل البلدان نموا، والبلدان النامية غير الساحلية، والبلدان النامية الجُزُرية الصغيرة): أدلت ببيان نيابة عن وكيل الأمين العام والممثل السامي لأقل البلدان نموا، والبلدان النامية غير الساحلية، والدول النامية الجُزُرية الصغيرة.

٢٢ - وقالت إن ما يعنيه وَقْع نمو عدم المساواة وتعنيه آثار العولمة على أقل البلدان نموا أن هذه البلدان تتطلب الدعم إذا كان لها أن تُقدِم على سلوك الطريق المؤدية إلى التنمية المستدامة. وقد أكد تحليل متعمق لاحتياجات أقل البلدان نموا

أهمية المساعدة الإنمائية الرسمية؛ وذلك لأن هذه البلدان واقعة في فخ الفقر، الذي يحدُّ بُطءُ النمو و انخفاضُ الدخل فيه من الادخارات الداخلية. علما بأن قدرتها على اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر هامشية هي أيضا. غير أن هذه البلدان تفاءلت بنتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، لأنها أعادت تأكيد توافق آراء مونتيراي والتزام البلدان المتقدمة النمو بإقامة شراكة عالمية من أجل التنمية. وأضافت أن حالة أقل البلدان نموا رهيبة حقا؛ وإذا استمر تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية يسير بخطاه الراهنة، فإن هدف اجتثاث الجوع والفقر بحلول عام ٢٠١٥ لن يُقدَّر له التحقيق. ولهذا فإن الزيادة التدريجية في المساعدة الإنمائية الرسمية على مدى السنتين الماضيتين، والتعهدات التي اضطُلِع بها من جانب الاتحاد الأوروبي ومجموعة الثمانية في ''غلينيغلز''، جديرة بكل ترحاب. ومن جهة أخرى، نجد أن المناقشة الدائرة حول المساعدة الإنمائية الرسمية تتعلق أيضا بنوعية المعونة المقدمة، من حيث أن هذه النوعية تؤثر تأثيرا كبيرا على فعالية المعونة. ولا يمكن للمعونة أن تُثمِر نتائج حقا إلا إذا كُفِل تساوقها الكامل مع الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية. وأشارت إلى أن أقل البلدان نموا خطت خطوات جبارة في سبيل خلق بيئة تمكينية بالنسبة إلى تنفيذ تلك الاستراتيجيات. وخليق بهذه الحقيقة، مشفوعة بواقع أن الدعم الذي تقدمه الميزانيات أثبت أنه طريقة حسنة لنقل الموارد، أن تُشَجِّع المانحين على زيادة الاستعانة بهذه القناة. وذكرت أن تقديم المعونة والمساعدة غير المقيدة على أساسٍ يمكن التنبؤ به أمر حيوي، وذلك بالنظر إلى أن تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية المتوسطة الأجل والطويلة الأجل إلى أقل البلدان نموا تحدّ من عدم التأكد من بلوغ الأهداف الإنمائية الوطنية في المواعيد المطلوبة.

٢٣ - وأعربت عن أملها في أن يخصص المانحون نصيب الأسد من المساعدة الإنمائية المزيدة لأقل البلدان نموا بغية التأكد من أن أهداف برنامج عمل بروكسل لصالح أقل البلدان نموا عن العقد من عام ٢٠٠١ إلى عام ٢٠١٠ ستُحقَّق في أوانها.

٢٤ - **السيد نيل** (جامايكا): تكلم نيابة عن مجموعة السبعة والسبعين والصين، فقال إن قرار الاتحاد الأوروبي وضع جدول زمني لتحقيق هدف تخصيص ٠,٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية مثال جيد جدير بأن يُحتَذى من جانب سائر البلدان المتقدمة النمو. ومع أن توفر مصادر إضافية لتمويل التنمية أعار قوة دافعة جديدة للمناقشات، فإن الضرورة تقتضي قطع شوط أطول في سبيل التوصل إلى نتائج يكون لها أثر حقيقي على حياة أشد الناس عَوَزا.

٢٥ - وبيّن أنه بالرغم من جهود البلدان النامية الرامية إلى تعزيز تعبئة الموارد الداخلية واجتذاب الاستثمار الأجنبي، فإن العجز في حجم ما تحتاج إليه من موارد لأغراض النمو الاقتصادي المستدام واجتثاث الفقر يتطلب إحداث زيادة كبيرة في الموارد الإضافية. كما ينبغي للشركاء الإنمائيين أن يفو بوعودهم بأنهم سوف يدعمون ما تبذله البلدان النامية من جهود لصوغ وتنفيذ استراتيجيات إنمائية وطنية. وقال إن الموارد الداخلية يجب أن تُستَكمَل بتمويل خارجي عن طريق التجارة والاستثمارات الدولية والمساعدة الإنمائية الرسمية. وهناك، بالمثل، حاجة كبيرة لتدابير تتخذها بلدان المنشأ للتخفيف من أثر التقلبات المفرطة لتدفقات رؤوس الأموال القصيرة الأجل ولاستدامة ما يكفي من التدفقات المالية الخاصة إلى البلدان النامية.

٢٦ - وأردف قائلا إن للأمم المتحدة دورا ذا أهمية أساسية تقوم به في تعزيز التعاون الإنمائي وتشكيل البيئة الاقتصادية العالمية. ويمكن لدورها هذا أن يُوَسَّع لو أن المزيد من تمويل الأنشطة الأساسية قُدِّم لأغراض التعاون الإنمائي. ويلزم

تمكين المجلس الاقتصادي والاجتماعي من دعم ذلك المسعى على أساس نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، كما يجب توجيه اهتمام أكبر إلى دور المجلس في الإشراف على تنفيذ الهدف ٨ من الأهداف الإنمائية للألفية.

٢٧ - وبقدر ما يتعلق الأمر بالسياسات، قال إنه ينبغي إلغاء الشروط السياسية التي تكتنف المساعدة الإنمائية والتمويل التساهلي لأنها تعرقل تقدم البلدان المتلقية، وقد تُقَوِّض الالتزامات القاضية بإعمال توافق آراء مونتيراي. هذا إلى أن من الأمور الحيوية أيضا التصدي للمسائل الجهازية العالمية بغية تعزيز تماسك النظام النقدي والمالي والتجاري الدولي. وتحقيقا لهذه الغاية، يلزم بذل محاولات أصدق لتعزيز مشاركة البلدان النامية في صنع القرارات الاقتصادية على الصعيد العالمي.

٢٨- وقال أخيرا إن التحدي الذي سيواجهنا يتمثل في التنفيذ. ولهذا كان من الضروري الاستدلال على الطرق الكفيلة بالبناء على العناصر التي يتألف منها توافق آراء مونتيراي. وإذا عُقِد مؤتمر متابعة بشأن تمويل التنمية، فإنه سيتيح فرصة لِجَرْد ما تحقق حتى الآن من منجزات وما لا يزال يلزم عمله للسير إلى الأمام. وعلى الجمعية العامة أن تقبل عَرْض قطر استضافة مؤتمر من هذا القبيل.

٢٩ - **السيد أو نيل** (المملكة المتحدة): تكلم نيابة عن الاتحاد الأوروبي وتسعة بلدان أوروبية تتضامن مع بيانه، فأعرب عن دعم قوي لإقامة شراكة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على النحو المرسوم بالتفصيل في توافق آراء مونتيراي. وقال إن الاتحاد الأوروبي يحبذ بقوة تعزيز التنمية المستدامة بقيادة البلدان، وذلك من خلال اتخاذ إجراءات بشأن حجم المعونة وفعاليتها، والتخفيف من الديون، وآليات التمويل المبتكرة، والتجارة. وأضاف أن من المهم جدا تنفيذ إصلاح تسليم المعونة وإدارتها الوارد ذكره في إعلان باريس المتعلق بفعالية المعونة.

٣٠ - وأردف قائلا إن الموارد الداخلية والخارجية يمكن أن تُعَبَّأ على خير الوجوه في بيئة محلية تكفل الشفافية، والمساءلة، والاستقرار. وبالنظر إلى أن دخول اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد حيز النفاذ سيكون خطوة كبيرة إلى الأمام في ذلك الاتجاه، فإن على جميع الدول الأعضاء التي لم تفعل ذلك أن توقع تلك الاتفاقية وتصدق عليها. وذكر أن الاتحاد الأوروبي مصمم على دعم ما تبذله البلدان النامية من جهود لخلق البيئة التمكينية المطلوبة، وأن الاتحاد يعتقد أن تعبئة الموارد وتخصيصها يجب أن يعكس بشكل متزايد ما للبلدان الشريكة من أولويات خاصة بها.

٣١ - ومضى قائلا إنه ينبغي لجولة الدوحة أن تُسَلِّم مكاسب حقيقية في ميدان التجارة. ذلك أن جدولَ أعمالٍ شاملٍ مُوالٍ للتجارة سيولد فوائد لجميع الشركاء التجاريين، وللبلدان النامية بوجه خاص. وبناء على هذا، ينبغي بذل كل جهد لكفالة اختتام جولة الدوحة بنجاح.

٣٢ - وواصل كلامه قائلا إن هناك حاجة عاجلة إلى إحداث زيادة في حجم المساعدة الإنمائية الرسمية بغية تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وقد سبق أن تجاوزت أربع من دول الاتحاد الأوروبي هدف تخصيص ٠,٧ في المائة من دخلها القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية. كما حُدِّد هدف جماعي جديد للدخل القومي الإجمالي/المساعدة الإنمائية الرسمية بنسبة ٠,٥٦ في المائة بحلول عام ٢٠١٠، وتعهدت الدول الأعضاء الجديدة بأن تحقق هدف الـ ٠,٧ في المائة بحلول عام ٢٠١٥. ونتيجة لذلك، يُنتَظَر أن تتجاوز معونة الاتحاد الاقتصادي الأوروبي ٨٠ بليون دولار في عام ٢٠١٠. وفي الوقت نفسه، سيزيد الاتحاد الأوروبي مساعدته المالية إلى أفريقيا الواقعة جنوب الصحراء الكبرى، وسيُوَجِّه

ما لا يقل عن ٥٠ في المائة من الزيادة المتفق عليها في المساعدة الإنمائية الرسمية الجماعية إلى القارة الأفريقية، مع إيلاء الاحترام لأولويات كل من الدول على حدتها في مجال المساعدة الإنمائية.

٣٣ - وبيّن أنه يساوي ذلك في أهميته الأساسية تحسين نوعية المعونة وفعاليتها. والاتحاد الأوروبي ملتزم التزاما كاملا بأن ينفذ في الوقت المناسب إعلان باريس بشأن فعالية المعونة؛ وهو سيقوم، تحقيقا لتلك الغاية، بصوغ آليات معونة جديدة، ويمكن التكهن بها، وتكون أقل ميلا إلى التقلب تتولى توفير موارد تتسم بمزيد من الاستقرار. ولمنظومة الأمم المتحدة أيضا دور هام تقوم به في تعزيز فعالية المعونة عن طريق كفالة تنفيذ عمليات متماسكة وجيدة التنسيق على مستوى البلدان.

٣٤ - وأشار إلى أن آليات التمويل المبتكرة يمكن أن تساعد على جمع وتسليم التمويل اللازم لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وستقوم مجموعة من دول الاتحاد الأوروبي بتنفيذ مرفق التمويل الدولي بغية تعبئة الموارد لأغراض التنمية في المرحلة الأمامية. كما أن بعض الدول ستقوم بفرض رسم تضامن على تذاكر الخطوط الجوية كوسيلة لتمويل المشاريع الإنمائية، في حين أن هناك دولا أخرى تتساءل عما إذا كانت ستنضم إلى هذه المبادرات أو تعمد إلى مجرد زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية التقليدية.

٣٥ - وتطرق إلى الحوالات التي يرسلها المهاجرون، فقال إنه إذا أُخِذ في الاعتبار أن تلك الحوالات يمكن أن تكون مصدرا ذا شأن لتمويل التنمية، فإن الجهود المبذولة من جانب الحكومات وأصحاب المصلحة لتخفيض تكاليف نقل تلك الحوالات جديرة بالترحاب. ومع هذا، فإن هذه التحويلات الخاصة ينبغي أن تَستَكمِل، لا أن تحل محل، غيرها من مصادر تمويل التنمية.

٣٦ - وواصل كلامه قائلا إن الاتحاد الأوروبي يُقِرّ مبادرة مجموعة الثمانية بخصوص بلدان فقيرة مؤهلة مثقلة بالديون لإلغاء ما هو مترتب بذمتها من ديون إلى صندوق النقد الدولي، والمؤسسة الإنمائية الدولية، وصندوق التنمية الأفريقي؛ إلا أنه من الأمور الحيوية كفالة عدم تكرّر مشكلة الدين غير المستدام. ومن المهم أيضا بناء قطاعات مالية شاملة، بالنظر إلى أن إمكانية الحصول على الخدمات المالية يمكن أن تسهم إسهاما بالغا في اجتثاث الفقر. وبالمثل، فإن مما له أهمية أساسية كفالة تمكن البلدان النامية والبلدان ذات الاقتصادات المارّة في طور انتقال من إسماع صوتها حقا في المؤسسات المالية الدولية.

٣٧ - وقال ختاما إن محصلة المناقشات التي دارت حول توافق آراء مونتيراي على مدى الإثني عشر شهرا السابقة كانت إيجابية، ولكن لايزال يتعين إحراز مزيد من التقدم. ويجب النظر بعناية في التوقيت الأمثل لإجراء استعراض يتناول مؤتمر مونتيراي والشكل الذي يتخذه ذلك الاستعراض. وفي هذا الصدد، سيكون من الحكمة تقييم عدد من العوامل، بما فيها نتائج مؤتمر القمة العالمي، بدلا من اللجوء تلقائيا إلى معادلة ''زائدا ٥''.

٣٨ - **السيد تشودهري** (بنغلاديش): قال إن مما يدعو إلى الحزن أن الفجوة بين الأغنياء والفقراء اتسعت منذ انعقاد المؤتمر الدولي لتمويل التنمية في مونتيراي في عام ٢٠٠٢، وأن أمام معظم البلدان النامية شوطا طويلا عليها أن تقطعه لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. أما البلدان التي حققت شيئا يسيرا من النجاح في هذا الخصوص، فهي إنما فعلت ذلك عن طريق جهد محلي مستكمل بدعم من شراكة واسعة النطاق من أصحاب المصلحة.

٣٩ - وأردف قائلا إن حكومته اضطلعت بسلسلة من الإصلاحات الاقتصادية والسياسية لتشجيع نشوء بيئة أعمال

تمكينية؛ وكان من نتيجة ذلك أنها سجلت جوانب تقدم كبيرة في القطاع الاجتماعي-الاقتصادي. ومع هذا، فإن بلده، وإن كان في طريقه إلى بلوغ بعض الأهداف الإنمائية للألفية، لا يزال بعيدا عن بلوغ الهدف ١، وهو سيحتاج إلى دعم فعال من شركائه الإنمائيين إذا أُريد له تحقيق جميع الأهداف في أوانها.

٤٠ - وأضاف أن اتجاه المساعدة الإنمائية الرسمية إلى الصعود وإن يكن أمرا جديرا بالتقدير، فإن تلك المساعدة لم تصل إلى أي نقطة قريبة من هدف الـ ٠,١٥ إلى ٠,٢٠ في المائة من الناتج القومي الإجمالي. وهو لهذا يحث جميع البلدان المتقدمة النمو على الوفاء بالتزامها بتوجيه ٠,٧ في المائة من ناتجها القومي الإجمالي إلى المساعدة الإنمائية الرسمية

٤١ - وأردف قائلا إن التدابير الدولية للتخفيف من الديون هي أي شيء ما عدا كونها فعالة. وهناك ما يقتضي إعادة تعريف استدامة الدين في إطار تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ويجب توسيع نطاق اقتراح مجموعة الثمانية الداعي إلى إلغاء ١٠٠ في المائة من الديون المدينة بها البلدان الفقيرة المثقلة بالديون بحيث يشمل جميع أقل البلدان نموا؛ كما يجب رسم خريطة طريق لتنفيذ ذلك الاقتراح على الفور. وسيكون من الحكمة جعل جميع المساعدات التي تُقَدَّم في المستقبل غير مشروطة، وبناؤها على أساس المُنَح. أما توزيع المساعدة الإنمائية الرسمية فينبغي أن يكون رشيدا ويخلو من أي دوافع سياسية. هذا إلى أن المخطط الوارد في إعلان باريس بشأن فعالية المعونة جدير بأن يكون محل نظر دقيق.

٤٢ - وواصل كلامه قائلا إن وجود مرفق للتمويل الدولي قد يكون مصدرا مفيدا لموارد إضافية لو أدى إلى الإقلال من تكاليف المعاملات إلى حدها الأدنى، وكفل الملكية القطرية عن طريق الدعم المباشر من الميزانية. وينبغي لهذا المرفق أيضا أن يضمن إمكانية التنبؤ بتدفق الموارد المالية، وأن يتسم بالشفافية. كما ينبغي لما يُصْرَف من مبالغ أن تَستَكمِل المصادر التقليدية وألا تُقَيَّد بأية شروط.

٤٣ - ومضى قائلا إنه لما كانت التجارة الدولية محركا للتنمية، فسيكون من الحكمة بالنسبة إلى المجتمع الدولي أن يلغي الرسوم والحصص المفروضة على جميع الصادرات الآتية من أقل البلدان نموا. كما ولا يجب إخضاع منتجات تلك البلدان للوائح منشأ غير واقعية. وبعد الإنهاء التدريجي للترتيب المتعلق بالمنسوجات المتعددة الألياف، هناك حاجة متزايدة إلى تكييف التجارة. ولهذا فإن الصندوق المقترح لتقديم المعونة إلى التجارة يشكل خطوة جديدة لها شأنها.

٤٤ - وتابع كلامه قائلا إنه بالنظر إلى أن حوالات المهاجرين أصبحت مصدرا هاما من مصادر العملات الأجنبية بالنسبة إلى الكثير من البلدان النامية، فإن اليد العاملة القادمة من تلك البلدان يجب أن تُزَوَّد بإمكانية أوسع لدخول البلدان المتقدمة النمو؛ ويجب أن تُوَفَّر الحماية القانونية لحقوق العمال المهاجرين. كما يجب أن يخلو نقل الحوالات من العراقيل، وأن تُخفَض تكاليف المعاملات إلى حدها الأدنى.

٤٥ - وذكر أنه يجب بذل كل جهد لكفالة اختتام جولة الدوحة بنجاح، وذلك بالحصول على مزيد من إمكانيات دخول الأسواق لصالح البلدان النامية، ولوائح أكثر مرونة، وفترات انتقال أطول لأغراض التنفيذ، والإعفاء من كثير من متطلبات الإبلاغ، في الوقت الذي يُفسَح فيه مجال أكبر للاستراتيجيات الإنمائية الخاصة بالبلدان نفسها.

٤٦ - وقال ختاما إنه سيكون من المفيد لو وُجِّهت نسبة ملحوظة من الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أقل البلدان نموا، ولو منحت هذه البلدان فرصة لمزيد من المشاركة فيما تضطلع به المؤسسات المالية الدولية من عمليات صنع القرارات. ويلزم القيام فورا بمضاعفة الجهود وتوفير الموارد الإضافية بغية التصدي للتحديات الحرجة التي تواجه الفقراء.

وقد تؤدي إقامة شراكة حقة تشمل جميع أصحاب المصلحة، وتكافئ الأداء والإصلاحات الصادقة، إلى إحداث تحسينات حقيقية.

٤٧ - **السيد ليو ليكون** (الصين): قال إنه بالرغم من الانعكاس الحاصل في الاتجاه النازل في المساعدة الإنمائية الرسمية، ومن اتسام هذه المساعدة بالمزيد من الفعالية، فإن تحقيق البلدان النامية للأهداف الإنمائية للألفية يعرقله الشُّحّ في التمويل المخصص للتنمية. ولا تزال البلدان الفقيرة تُعوِزها القدرة على التنمية المستدامة. وإذا ما وُضِع في الاعتبار عدم كفاية حجم المعونة الإنمائية، وعدم الاستقرار في نظام التمويل، وأن تزايد عولمة الاقتصاد تجعل مسألة التمويل أكثر وأكثر حدة، كان على المجتمع الدولي أن يسعى جاهدا إلى وضع توافق آراء مونتيراي موضع التطبيق.

٤٨ - وأردف قائلا إن حكومته ترحب بعَرْض قطر استضافة مؤتمر مُتابَعةٍ للمؤتمر الدولي لتمويل التنمية الذي انعقد في عام ٢٠٠٢. وأضاف أنه في حين أن المسؤولية الأولى عن التنمية تقع على عاتق حكومة كل بلد من البلدان، فإن الدعم الدولي أمر له أهميته الحاسمة. ولهذا يتوجب على المجتمع الدولي أن يغتنم فرصة عقد مؤتمرِ متابعةٍ لكفالة الوفاء بما أُعطي من تعهدات في مؤتمر القمة العالمي.

٤٩ - ومضى قائلا إنه ينبغي زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية وتخفيض الديون إذا أُريد تحقيق الأهداف الإنمائية الدولية. ولهذا السبب، يمكن القول بأن قرار مجموعة الثمانية إلغاء ديون ١٨ بلدا فقيرا مثقلا بالديون جاء في أوانه وأنه ضروري على السواء. يضاف إلى ذلك أن من الأمور الحيوية زيادة نجاعة المساعدة الإنمائية الرسمية هي ونجاعة النظام الاقتصادي والمالي الدولي؛ علما بأن اتساع الفجوة ما بين الشمال والجنوب وتكرّر الأزمات المالية يدلان على حاجة نظام ''بريتون وودز'' إلى إصلاح.

٥٠ - وواصل كلامه قائلا إنه لما كانت التجارة هي مفتاح التنمية، فإنه يتوجب على المؤتمر الوزاري السادس لمنظمة التجارة العالمية أن يأخذ شواغل الدول الأعضاء في الحسبان، وأن يسعى جاهدا إلى المضي بجولة الدوحة إلى خاتمة ناجحة. ومن الضروري أيضا استطلاع مصادر جديدة لتمويل التنمية، لأن آليات التمويل المبتكرة قد تثبت أنها تشكل تكملة جيدة للمساعدة الإنمائية الرسمية. هذا إلى أن حكومته ترحب بمبادرة المملكة المتحدة الرامية إلى إقامة مرفق تمويل دولي لأغراض التحصين من جهة، وبتعهدات الحكومة الفرنسية بتقديم المساعدة الدولية من جهة أخرى.

٥١ - وبيّن أنه ينبغي لجميع البلدان أن تُقَوّي قدرتها على جمع المساهمات في السوق المحلية، وأن تفعل أقصى ما في وسعها لتحسين سياساتها على صعيد الاقتصاد الكلي، وسلامة حكمها، وبيئتها الاستثمارية. وما يلزم هو نهج طويل الأجل مقرون بإصلاح جهازي. كذلك يجب استخدام آليات سوقية تسمح لعالم الأعمال بلعب دور أكبر. وفي الوقت نفسه، سيلزم توفير مساعدة تقنية دولية في أثناء قيام البلدان بجمع الخبرة في كيفية تعزيز قدرتها على التمويل الذاتي.

٥٢ - وأشار إلى أن الصين اكتسبت عدة سنوات من الخبرة في اجتذاب الاستثمار الأجنبي لتعزيز التنمية. وسياستها الوطنية مبنية على الأسواق المفتوحة. ومن حيث أن ترابط الأسواق المحلية والدولية آخذ في الازدياد، فإن الصين تشجع مؤسساتها على الانخراط في صفوف اللاعبين العالميين في إطار استراتيجية ذات فائدة متبادلة. وسياسة الصين تقوم منذ وقت طويل على توفير فرص الأعمال كوسيلة لتخفيض ديون البلدان الفقيرة، واستخدام القنوات الثنائية والمتعددة الأطراف على السواء لإعطاء المعونة إلى البلدان النامية. وهي ستعمد أيضا، في المستقبل، إلى إعفاء بعض منتجات أقل البلدان نموا من الرسوم، وإلى غفران دين

البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. كما أنها ستوفر، بالإضافة إلى ذلك، قروضا تساهلية ومساعدة طبية.

٥٣ - واختتم كلامه بقوله إن حكومته مستعدة لاستطلاع مسألة تمويل التنمية، وتبادل الخبرة، وتعميق التعاون، وتعزيز التنمية المشتركة.

٥٤ - **السيد تشهاتوال** (الهند): قال إن توافق آراء مونتيراي يشدّد على أهمية تعزيز تماسك النُّظُم النقدية والمالية والتجارية الدولية واتساقها. ومع أن تماسك السياسات التامّ لا يمكن تصوره نظريا ولا هو قابل للتنفيذ عمليا، فإنه يجب بذل جهود ترمي إلى إزالة أبرز جوانب عدم الاتساق، والسعي الجهيد إلى كفالة التماسك الشديد حيث يكون مطلوبا. وهذا يمكن تحقيقه عن طريق تعميق فهم الكيفية التي تؤثر مختلف السياسات بها في عملية التنمية، وتعبئة المزيد من توافق الآراء السياسي على جعل نظام صنع القرارات أكثر اتساما بالطابع التشاركي. وأشار إلى أن صوت البلدان النامية ومشاركتها في مؤسسات ''بريتون وودز'' يظلان أمرا يدعو إلى الإهتمام، وأنه سيتوجب على الأمم المتحدة أن تُبقي عينا ساهرة على عملية الإصلاح في هذه المؤسسات.

٥٥ - وأردف قائلا إن إلغاء الديون يجب ألا يقتصر على القروض الممنوحة من صندوق النقد الدولي وإعادة تدوير المعونة والدين. وأكد على أهمية رفع معدلات الادخارات والاستثمارات عن طريق الوفاء بأهداف المساعدة الإنمائية الرسمية واستخدام مصادر مبتكرة لأغراض التمويل، واستثمارات القطاع العام، ونقل الموارد والتكنولوجيا الموالية للبيئة، ومبدأ المعاملة الخاصة والتفاضلية، وتحقيق الهدف ٨ من الأهداف الإنمائية للألفية بشأن إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية. وينبغي للأمم المتحدة أن توفر توجيها سياسيا شاملا للمؤتمر الوزاري المقبل لمنظمة التجارة العالمية الذي سينعقد في هونغ كونغ في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥.

ويدل ما لنتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ من أثر على صندوق النقد الدولي والبنك الدولي على أن هذا التوجيه مطلوب وقد استُمِع إليه.

٥٦ - وفيما يتعلق بآليات التمويل المبتكرة، قال إنه وإن قد تكن ثمة محاسن في تعبئة المرحلة الأمامية من تدفق المعونة، فإن مما له أهمية أساسية ألا تنخفض المساعدة الإنمائية الرسمية، من بَعْدِ فترة تعبئة المرحلة الأمامية، إلى ما دون مستوى ملتزم به مسبقا. ويجب إقامة آليات ناشطة وكفؤة لتتبع المساعدة الإنمائية الرسمية، وبخاصة في سياق ما اتُّخِذ مؤخرا من مبادرات للتخفيف من الديون. ويجب ألا تُلقي أي آليات جديدة ومصادر مبتكرة أعباء زائدة على كاهل البلدان النامية، وألا يكون لها أثر سلبي على تعزيز صوت تلك البلدان ومشاركتها في المؤسسات المالية الدولية وعمليات صنع القرارات.

٥٧ - ومضى قائلا إن إزالة اختلالات التوازن العالمية تتطلب نهجا منسقا يشمل اللاعبين العالميين الرئيسيين، وإن لصندوق النقد الدولي دورا هاما يقوم به في هذا الخصوص. وأشار إلى حدوث تحول رئيسي خلال السنتين الماضيتين فيما يتعلق بموضع التركيز في مجال المراقبة وبصكوك المراقبة، الأمر الذي يعكس جهود صندوق النقد الدولي الرامية إلى مواجهة التحديات التي يطرحها اقتصاد عالمي متزايد التكامل. غير أن ثمة شكوكا حول فعالية الصكوك الهادفة إلى تقوية المراقبة. وبالنظر إلى أن ما حدث في الماضي من أزمات مالية نشأت في البلدان المصنعة والمراكز المالية المتقدمة، فإن هناك حاجة إلى إحداث تحسينات في فعالية المراقبة الثنائية التي يضطلع بها الصندوق وفي عدم تحيزها. ولا تزال تقارير المراقبة المتعلقة بالاقتصادات المتقدمة ضعيفة إلى حد ما؛ علما بأنه في حين أن دور المراقبة التي يقوم بها الصندوق في البلدان البرنامجية علاجي، فإن دورها في البلدان غير البرنامجية وقائي.

٥٨ - وواصل كلامه قائلا إن وفد بلده يدرك الحاجة إلى إقامة آلية فعالة لتقييم تنفيذ الالتزامات والاتفاقات التي تم التوصل إليها في المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، وبخاصة بغية البناء على الاتفاقات التي تم التوصل إليها في مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥. وأضاف أن وفد بلده غير مقتنع بالحاجة إلى إقامة مكتب موسع أو لجنة تنفيذية، وفقا لما اقترحه الأمين العام، لكي يتعامل المجلس الاقتصادي والاجتماعي مع المنظمات التمويلية والتجارية. إذ أن على الأمم المتحدة أن تكفل الإدارة السياسية للعملية من خلال المجلس ككل. وخليق بالاجتماعات السنوية التي يعقدها المجلس مع مؤسسات ''بريتون وودز''، ومنظمة التجارة العالمية، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية أن تُمَكِّن المجلس من تأدية مهامه بفعالية وكفاءة. وهناك أيضا حاجة إلى المزيد من التفاعل المضاعف بين هذه الاجتماعات السنوية وبين الاجتماع الرفيع المستوى الذي تعقده الجمعية العامة مرة كل سنتين. واختتم كلامه بقوله إن على الأمم المتحدة أن تقوم بدور مهيمن في إدارة جدول الأعمال الدولي للاقتصاد الكلي.

٥٩ - **السيد مواشا** (جمهورية تترانيا المتحدة): قال إن المؤتمر الدولي لتمويل التنمية أقام شراكة بين البلدان المتقدمة النمو والنامية، وبين القطاع الخاص والمؤسسات المتعددة الأطراف. ومع أن البلدان النامية كانت لديها توقعات أعلى فيما يتعلق بالشراكة، فإن جميع البلدان على الأقل ملتزمة بأن تظل مرتبطة كل الارتباط — على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية — لغرض كفالة المتابعة الصحيحة لما عُقِد من اتفاقات والتزامات.

٦٠ - وأردف قائلا إن نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ أعادت تأكيد توافق آراء مونتيراي، واعترفت بالأهمية الحيوية لتعبئة الموارد المالية لغرض التنمية، والاستخدام الفعال لتلك الموارد. وقد التزمت البلدان النامية بتعبئة المزيد من الموارد المحلية، واضطلعت بإصلاحات اقتصادية ومؤسسية بعيدة المدى، وأقدمت على تحرير التجارة والخصخصة. وقامت الكثير من أقل البلدان نموا بتضحيات بالغة بغية الحصول على المؤهلات اللازمة للتخفيف الكامل من ديونها بموجب المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون. ولكن بالرغم مما تبذله هذه البلدان من جهود، فإنها عاجزة عن تعبئة موارد كافية على الصعيد المحلي. وتلك دلالة واضحة على أن تعبئة الموارد تتطلب عوامل أخرى غير سلامة الحكم، وسيادة القانون، والديمقراطية، ومحاربة الفساد.

٦١ - وبعد أن أشار إلى عدد من الإحصاءات الاقتصادية التي تشهد على نمو اقتصاد بلده على مدى العقد الماضي، قال إن بلده لا يزال مع هذا، وبالرغم مما بذله من جهود وحققه من زيادة ضخمة في الموارد المحلية، مقصرا بكثير عن بلوغ مستوى الموارد المتطلبة لتحقيق معظم الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥. ولهذا تظل المساعدة الإنمائية الرسمية وغيرها من المصادر الدولية لتمويل التنمية ذات أهمية أساسية.

٦٢ - ومضى قائلا إن الدعم المقدم إلى جهود البلدان النامية من جانب المجتمع الدولي، والمؤسسات المالية المتعددة الأطراف، والشركاء الإنمائيين له أهمية حاسمة إذا أُريد أن يكون ثمة معنى لوحدة الهدف والعمل التي صيغت في مونتيراي. وقد أغفلت نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ التصدي بشكل كاف لما يشوب النظام التجاري الدولي من اختلالات التوازن، والاستثناءات، والنزعات اللاديمقراطية والتمييزية. ولا تزال عمليات صنع القرارات وتحديد المعايير في إطار منظمة التجارة العالمية مركزة إلى حدّ كبير في أيدي البلدان المتقدمة النمو؛ كما أن إبرام جدول أعمال الدوحة الإنمائي لايزال أسطورة، والتقدم المحرز في المفاوضات الدائرة في جنيف مخيب للظن. وأكثر من ذلك تثبيطا للعزائم هو أن

نتائج مؤتمر القمة العالمي أغفلت إعطاء توجيه وزخم سياسيين واضحين للمؤتمر الوزاري المقبل لمنظمة التجارة العالمية الذي سينعقد في هونغ كونغ. إذ أنه إذا أُريد أن تكون التجارة محركا للتنمية حقا، كان عليها أن تكون عادلة بالنسبة إلى جميع الأمم المشاركة، الغنية والفقيرة منها على السواء.

٦٣ - وبيّن أن المساعدة الإنمائية الرسمية تظل مصدرا ذا أهمية أساسية لتمويل التنمية في البلدان النامية. وأضاف أن التزام عدد من البلدان، ولاسيما بلدان الاتحاد الأوروبي، بتحقيق الهدف البالغ ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي أمر يدعو إلى التشجيع. ورأى أنه يجب كذلك تعبئة مبلغ الـ ٥٠ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة المتطلب سنويا لتمكين البلدان النامية من تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

٦٤ - وذكر أن مبادئ سلامة الحكم، وسيادة القانون، وحقوق الإنسان، ومحاربة الفساد لها أهمية على المستوى الدولي كأهميتها على المستوى الوطني. وإصلاح الهيكل المعماري المالي الدولي ما هو إلا جانب واحد من جوانب سلامة الحكم على المستوى الدولي. والبلدان النامية تستحق أن تُمَثَّل تمثيلا عادلا في المؤسسات المالية الدولية.

٦٥ - وختاما، لاحظ أن متوسط الإنفاق العسكري العالمي للفرد الواحد يبلغ ١٦٢ دولارا من دولارات الولايات المتحدة، وذلك في وقت يعيش ملايين الناس فيه على دولار واحد أو دولارين من دولارات الولايات المتحدة في اليوم. وقال إن هذا الاتجاه لا يمكن الدفاع عنه من الناحية الأخلاقية.

٦٦ - **السيدة آليمان** (بيرو): لاحظت آسفة أن وجوه انعدام المساواة مستمرة في التوسع، وأنه إذا استمرت الاتجاهات الراهنة فإن أغلبية البلدان النامية ستخفق في تحقيق معظم الأهداف الإنمائية للألفية.

٦٧ - وأردفت قائلة إن بلدها ملتزم بقوة بتحقيق تلك الأهداف وبالوفاء بالإلتزامات التي اعتُمِدَت في مونتيراي فيما يتعلق بإقامة شراكة إنمائية عالمية جديدة. وأضافت أن الشراكة تدعو إلى العمل ضمن البلدان النامية فضلا عن العمل من جانب البلدان المصنعة. إلا أنها تؤكد بشكل مفرط على المساعدة الإنمائية الرسمية التي لا تشجع التنمية بالضرورة وإن كانت تسهم في الحدّ من الفقر.

٦٨ - ومضت قائلة إن التنمية تشتمل على ما هو أكثر بكثير من الأهداف الإنمائية للألفية. إذ أن من الضروري إرساء الأساس لنمو اقتصادي مُطَّرِد تشجعه استثمارات منتجة ومتقدمة تكنولوجيا. والتنمية تتطلب أيضا خلق عمالة كريمة وطبقة متوسطة كبيرة، فضلا عن دعم سيادة القانون.

٦٩ - وبيّنت أنه يلزم وجود نظام تجاري دولي مفتوح ونظام مالي دولي يستند إلى معايير شفافة لا تمييزية. وعلى المجتمع الدولي أن يستمر في دعم ما تبذله البلدان النامية من جهود لتحقيق النمو المستدام، واستدامة الدين، وخلق الوظائف، واجتثاث الفقر، وسلامة الحكم. وبناء على ذلك، عليه تعبئة موارد مالية دولية إضافية لأغراض التنمية، وزيادة تدفقات الاستثمار المباشر، ونقل التكنولوجيا، وإصلاح النظام التجاري المتعدد الأطراف.

٧٠ - وفيما يتعلق باستدامة الدين، قالت إن وفد بلدها يرحب بالمبادرة التي اتخذتها مجموعة الثمانية مؤخرا بشأن عدد من البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، وهو واثق من أن البلدان الأخرى الداخلة في تلك الفئة ستستفيد على نفس المنوال. وأضافت أنه يجب تعميق هذه التدابير، كما يجب النظر بأسرع ما يمكن في التخفيف من ديون البلدان المثقلة بالديون والبلدان النامية المنخفضة والمتوسطة الدخل؛ أو في

إعادة هيكلة جزء ذي شأن من ديون تلك البلدان. وأشارت إلى أن أعباء الديون غير القابلة للاستدامة تقوض بشكل خطير ما يُبذَل من جهود لخلق العمالة وتخفيف وطأة الفقر في جميع البلدان النامية.

٧١ - وواصلت كلامها قائلة إن البلدان النامية لديها موارد في كثير من الحالات، ولكنها لا تستطيع استعمالها لتعزيز النمو المنتج واللا تضخمي. ذلك أن تلك البلدان بحاجة إلى مجال ضريبي إضافي بغية زيادة الاستثمار في الصحة، والتعليم، والتغذية، والبنية التحتية، والمرافق الصحية، والإسكان؛ علما بأن من شأن توسيع البنية التحتية توليد العمالة، وتشجيع الحكم الديمقراطي الرشيد، وتعزيز قدرة اقتصادات البلدان النامية على التنافس. وقالت إن وفد بلدها يرحب، لهذا، بإدراك البنك الدولي وصندوق النقد الدولي أن التوسع في الاستثمار في البنية التحتية مفتاح لنمو أسرع ولإحراز تقدم في الحد من الفقر؛ وهو يتطلع إلى التقرير المرحلي الذي يعده البنك الدولي عن أثر المجال الضريبي على النمو وعلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

٧٢ - **السيد خان** (باكستان): قال إن التمويل المحلي لوحده لن يولد التنمية السريعة. بل إن هناك أهمية أساسية أيضا بالنسبة إلى تلقي مبالغ ضخمة من التمويل الخارجي في شكل منح، وقروض، وحصائل تصدير، واستثمار أجنبي مباشر، وغير ذلك من تدفقات سوق رأس المال. وأضاف أن المساعدة الإنمائية الرسمية هي أهم مصدر للتمويل بالنسبة إلى أفقر البلدان؛ وأن وفد بلده يرحب بالتزام معظم البلدان المتقدمة النمو بهدف المساعدة الإنمائية الرسمية البالغ ٠,٧ في المائة؛ كما أنه يرحب بإعلان مجموعة الثمانية الداعم لإلغاء الديون، وللالتزامات المحددة بزمن لزيادة المساعدة الإنمائية الرسمية، وللاقتراحات المتعلقة بالتمويل المبتكر الإضافي. ورأى أن الأثر الحقيقي سيتوقف على كيفية تنفيذ هذه المشاريع.

٧٣ - وأردف قائلا إن بلده لديه القدرة على تحقيق نمو أسرع وأوسع نطاقا من ذي قبل بكثير، وبخاصة في القطاعات الاجتماعية؛ وكذلك القدرة على تنمية البنية التحتية. وهو آخذ في التماس مساعدة إضافية من البنك الدولي، ومصرف التنمية الآسيوي، والمانحين الثنائيين بغية الاضطلاع بمشاريع في مجال البنية التحتية تمكنه من أن يصبح مركزا للمرور العابر بالنسبة إلى المناطق الملاصقة.

٧٤ - وذكر أن التجارة عنصر حيوي من عناصر التنمية وتمويل التنمية. أما إمكانيات بلده في مجال التجارة فإنها مقيدة بجوانب جائرة في النظام التجاري العالمي، بما فيها الإعانات الزراعية، وارتفاع الرسوم، والحواجز الجمركية وغير الجمركية. وأشار إلى أن من شأن البلدان المنخفضة الدخل، ومن بينها بلده، أن تستفيد من اتخاذ تدابير مقصودة في مجال السياسة العامة ترمي إلى توجيه الاستثمار الأجنبي المباشر إلى تلك البلدان. وقد تتضمن هذه التدابير ترشيد وتعزيز شفافية آليات تقييم المخاطر، والاستثمار الأجنبي المباشر في تنمية البنية التحتية، واتخاذ ترتيبات للتخفيف من أثر التقلبات المفرطة في التدفقات القصيرة الأجل لرأس المال.

٧٥ - ومضى قائلا إنه يمكن الحصول على التمويل لغرض التنمية أيضا عن طريق إدارة الموارد الموجودة بشكل أكثر فعالية؛ وكبح نقل الأموال غير المشروعة من البلدان النامية، وكفالة إعادتها إلى بلدان المنشأ؛ واستعراض أثر الملاذات الضريبية على هروب رأس المال وعلى توليد الإيرادات الضريبية في البلدان النامية. يضاف إلى ذلك أنه، لما كان ينبغي لسلامة الحكم العالمي أن تصحب سلامة الحكم الوطني، فإنه يتوجب إدارة مهمة صنع السياسات الاقتصادية الدولية على نحو عادل.

٧٦ - وواصل كلامه قائلا إن كون أن مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ أوكل إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

مسؤوليات فيما يتعلق بتعزيز الحوار حول السياسات العامة وكذلك حول مسائل تخص التعاون الإنمائي، والتنمية بعد انتهاء الصراع، والتنسيق داخل منظومة الأمم المتحدة سيثبت أنه مفيد للغاية في سياق عمليةِ متابعةِ مونتيراي. وبيّن أن وفد بلده مستعد للتعاون في الجهود الرامية إلى صوغ إجراءاتِ متابعةٍ فعالة، وهو يرحب بِعَرْض قطر استضافة مؤتمر المتابعة في عام ٢٠٠٧.

٧٧ - **السيد غاس** (سويسرا): قال إن بلده ملتزم بقوة بالنهج الذي اعتُمِد في مؤتمر مونتيراي. وأضاف أن مما له أهمية أساسية بشكل مطلق بالنسبة إلى البلدان النامية — التي تتحمل المسؤولية الأولى عن تنمية أنفسها — أن تتولى صوغ وتنفيذ استراتيجيات فعالة لمكافحة الفقر تماشيا مع الأهداف الإنمائية للألفية، وإيجاد أوضاع إطارية تحبذ التنمية البشرية والمستدامة بيئيا. أما البلدان المصنعة فإن عليها، من جانبها، زيادة المعونة الإنمائية وتعزيز نوعيتها وفعاليتها، فضلا عن تيسير نقل الموارد وزيادة فتح أبواب أسواقها للبلدان النامية، وبخاصة لأفقر تلك البلدان. ويتوجب عليها أيضا أن تنسق بشكل أفضل سياساتها على صعيد الاقتصاد الكلي بغية تقوية الاستقرار الاقتصادي العالمي، فتعزز بذلك إمكانية التنبؤ بالتدفقات المالية المتجهة إلى البلدان النامية والبلدان المارّة في طور انتقال.

٧٨ - وأردف قائلا إن بلده سيواصل الإسهام بكل نشاط في الشراكة العالمية، وإنه سيسعى إلى إشراك المجتمع المدني ومؤسسات الأعمال الخاصة. وهو سيواصل تقديم الدعم المباشر وغير المباشر إلى المجالات الأساسية المحددة في توافق آراء مونتيراي، بشكل خاص، وذلك عن طريق تقوية سلامة الحكم والمهارات الإدارية لشركائه الثنائيين. وذكر أن سويسرا ستوجه أيضا اهتماما خاصا إلى إقامة شراكات مع القطاع الخاص بغية تحقيق زيادة أكبر في الأثر الذي تولده موارد تعاونها الإنمائي. وأشار إلى أن ما يقرب من نصف التزامات بلده الثنائية والمتعددة الأطراف مخصصة لبرامج في أفريقيا الواقعة جنوب الصحراء الكبرى.

٧٩ - ومضى قائلا إنه بالرغم من أن إنفاقات الحكومة السويسرية على المعونة الإنمائية ستزيد بسرعة أقل في السنين القادمة بسبب فرض بعض التشديدات المالية، فإنها تزمع أن تزيد، بعد عام ٢٠٠٨، من النسبة المئوية المخصصة في ميزانيتها للمعونة الإنمائية.

٨٠ - وواصل كلامه قائلا إن بلده تابَع عن كثب ما دار من مناقشات دولية حول تعبئة موارد جديدة لأغراض التنمية. وهو وإن كانت لا تزال لديه بعض التحفظات الأساسية على الآليات المقترحة لتعبئة الموارد على المستوى العالمي، فإنه على استعداد للنظر في المشاركة في تدابير أضيق ذات طابع تطوعي.

٨١ - وبيّن أن فعالية المعونة الإنمائية والأثر المتولد عنها ينبغي تحسينهما إلى حد أكبر من خلال الجهود المجتمعة التي يبذلها كل الشركاء ذوي العلاقة. وقد اتُّخِذَت قرارات رئيسية في المنتدى الرفيع المستوى المعني بفعالية المعونة الذي انعقد في وقت سابق من عام ٢٠٠٥ بغية تحقيق تحسينات ضخمة في مواءمة ومساوقة المعونة الإنمائية. وأشار إلى أن بلده ملتزم كامل الالتزام بذلك الجهد الجماعي.

٨٢ - وذكر أن الحوالات التي يرسلها العمال المهاجرون إلى بلدانهم الأصلية أو بلدان المرور التي قدموا منها تزداد أهميتها بالنسبة إلى تمويل التنمية. وتُعَدّ سويسرا بلد منشأ رئيسي لتلك الحوالات، وهي تعتقد بأن هناك عددا من المسائل الهامة التي تحتاج إلى التصدي لها بشأن تلك الموارد. كما أنها ترحب باقتراح إعداد مشروع قرار عن هذا الموضوع.

٨٣ - وتابع كلامه قائلا إن وفد بلده يرحب بالمبادرة المتعلقة بالتخفيف من الديون التي اتفقت عليها مجموعة

الثمانية، كما يرحب بالاتفاق السياسي الذي تم التوصل إليه في الاجتماعات السنوية لمؤسسات ''بريتون وودز''. ومبادرة مجموعة الثمانية تُكَمِّل المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، ويمكنها أن تسهم إسهاما حاسما في التقدم المحرز في سبيل بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية في البلدان المستفيدة. غير أن مما له أهمية أساسية صون القدرة المالية للمؤسسة الإنمائية الدولية، وصندوق النقد الدولي، ومصرف التنمية الأفريقي، ومنع البلدان التي تستفيد من تخفيف الديون من أن تُجَمِّع من بعد ذلك دينا غير قابل للاستدامة. ويجب وضع نظام للمتابعة يكفل تخصيص ما يُفْرَج عنه من موارد من خلال إلغاء الديون على نحو يؤدي إلى بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية.

٨٤ - ومضى قائلا إن للتجارة الدولية دورا رئيسيا تقوم به في مكافحة الفقر، وإن وفد بلده مسرور من أن برنامج عمل الدوحة يوجه اهتماما خاصا إلى الشواغل الإنمائية. وأضاف أن من المهم إحراز تقدم بشأن جميع المسائل التي هي محل تفاوض، وتحقيق نتيجة تتسم بالتوازن فيما بين جميع المسائل التي ستطرح على مائدة التفاوض في المؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية الذي سينعقد في هونغ كونغ. وإذا ما أُخِذَت في الاعتبار الأوضاع الهشة التي تواجهها الكثير من البلدان النامية، ولاسيما أقلها نموا، فإنه سيكون من المناسب كفالة درجة معينة من المرونة في الاتفاقات التجارية بغية أخذ تلك الأوضاع في الحسبان. وفي الوقت نفسه، ينبغي أن يُناظِر مستوى الالتزامات قدرةَ البلدان على التنفيذ.

٨٥ - وقال أخيرا إن بلده سيواصل ما يبذله من جهود في مجال التعاون الإنمائي بغية تقوية قدرة البلدان النامية على الاستفادة من تنفيذ الاتفاقات التجارية. وتطرق إلى ''الإطار المتكامل للمساعدة التقنية المتعلقة بالتجارة، بما فيها الموجهة لبناء القدرة البشرية والمؤسسية، توخيا لدعم أقل البلدان نموا في أنشطتها التجارية والمتعلقة بالتجارة''، فقال إن هذا الإطار أثبت جدواه ويجب تقويته ومدّه إلى مستفيدين آخرين، من حيث أن ذلك يُفَضَّل على اتخاذ مبادرة جديدة في هذا المجال.

٨٦ - **السيد شيم** (كمبوديا): قال إن حكومته قائمة بدراسة إمكانية إدماج المساعدة المالية الأجنبية الرئيسية في إطار الميزانية الوطنية، وذلك في مسعى منها لتعزيز ملكية الحكومة للاستراتيجية الإنمائية الوطنية في الوقت الذي تكفل فيه قيام شراكة ناجحة مع مجتمع المانحين الدولي والمؤسسات المالية الدولية.

٨٧ - وأردف قائلا إن الأسواق المالية الدولية بقيت أسواقا انتقائية، وهي مُرَكَّزة في البلدان المتقدمة النمو. وقد اختل توازن التجارة والتمويل الدوليين أكثر من أي وقت مضى، الأمر الذي يهدد بزعزعة استقرار الاقتصاد العالمي كله. وعلى هذا فإن هناك حاجة عاجلة جلية إلى التصدي لمسائل سوقية معقدة وحساسة، وإلى إصلاح الهيكل المعماري المالي الدولي.

٨٨ - ومضى قائلا إنه إذا أُريد أن تتغلب البلدان النامية على الفقر، فيلزم إحداث زيادة فعالة في المساعدة الإنمائية الرسمية. وعلى جميع البلدان المتقدمة النمو أن تفي بالتزاماتها تجاه البلدان النامية وأقل البلدان نموا على الوجه المبين في برنامج عمل بروكسل لصالح أقل البلدان نموا. وفي الوقت نفسه، يجب أن تعكس المساعدة الإنمائية الرسمية حاجات البلدان المتلقية وأولوياتها. وعلى مرّ السنين، نجد أن الكثير من البلدان أقامت مؤسسات ديمقراطية لكفالة الحكم السليم والتنمية الاقتصادية المستدامة. غير أن عدم وجود تدابير عالمية تتعلق بالشفافية، والمساءلة المتبادلة، والحكم السليم كثيرا ما يؤدي إلى نشوء معايير مزدوجة ووضع البلدان النامية في مركز غير مُرْض. ولهذا فإن كمبوديا تؤيد توفير

ساحة لعب مستوية من شأنها أن تكفل قيام شراكة صالحة للبقاء وفعالة على المستويات الوطنية، والإقليمية، والدولية.

٨٩ - **السيد قواوي** (الجزائر): قال إن مستويات المساعدة الإنمائية الرسمية لا تزال غير كافية بالرغم مما تحقق من زيادات منذ انعقاد مؤتمر قمة الألفية. وأضاف أن وفد بلده يرحب بما اتُّخِذ مؤخرا من مبادرات ومقررات بشأن وضع جدول زمني لزيادة المساعدة الإنمائية الرسمية بغية الوفاء بالإلتزام بهدف ٠,٧ في المائة بحلول عام ٢٠١٥. وهو يلاحظ أيضا مع الارتياح ما اضطلعت به مجموعة الثمانية في ''غلينيغلز'' من التزامات إضافية بزيادة المساعدة إلى حوالي ٥٠ بليون دولا في السنة بحلول عام ٢٠١٠، وبزيادة المعونة المقدمة إلى أفريقيا إلى ضعفها. ورأى أن المعونة يجب ألا تكون مشروطة، وأن على البلدان النامية، ممارسة منها لسيادتها، أن تكون مسؤولة عن الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية الخاصة بها.

٩٠ - وأردف قائلا إنه ينبغي أيضا النظر في مصادر أخرى لتمويل التنمية. وما اتُّخِذ من مبادرات مختلفة للتخفيف من الديون بالنسبة إلى البلدان المثقلة بالديون، من قبيل المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، جديرة بالثناء؛ علما بأنه لم يتمكن من الوصول في عام ٢٠٠٥ إلى نقطة الإنجاز غير ١٨ بلدا من البلدان المؤهلة البالغ عددها ٣٨. وأضاف أن وفد بلده يرحب أيضا بقرار مجموعة الثمانية إلغاء الدين المترتب بذمة تلك البلدان الثمانية عشرة. غير أن هذه المبادرات لن تؤدي إلى غير التخفيف من دين البلدان المستفيدة دون أن تحلّ مشكلة الحاجة إلى السيولة اللازمة لتمويل التنمية؛ بل إن هناك حاجة إلى معونة مزيدة.

٩١ - وواصل كلامه قائلا إن على المفاوضات الحالية لمنظمة التجارة العالمية والمؤتمر الوزاري المقبل في هونغ كونغ إعادة تأكيد البُعْد الإنمائي من جدول أعمال الدوحة الإنمائي وتعزيز ذلك البُعْد. ومن شأن إلغاء الإعانات الزراعية من جانب البلدان المتقدمة النمو والتوسع في فتح أبواب الأسواق أمام المنتجات الآتية من البلدان النامية أن يُمَكِّن هذه البلدان من تعبئة موارد ضخمة للنضال ضد الجوع والفقر. وستؤدي زيادة حصة البلدان النامية في التجارة العالمية بنسبة واحد في المائة إلى توليد تدفقات مالية تربو كثيرا على مبلغ الـ ٥٠ بليون دولار الملتزم بها لأغراض المساعدة الإنمائية الرسمية. وإن مما له أهمية أساسية وجود نظام تجاري عالمي يتسم بالانفتاح والعدالة والإنصاف وعدم التمييز.

٩٢ - واختتم كلامه بقوله إنه يجب استخدام مصادر مبتكرة للتمويل في محاربة الجوع والفقر والتصدي للأوبئة العامة.

٩٣ - **السيدة لاوهافان** (تايلند): قالت إن وفد بلدها يرحب بالمبادرة الإيجابية في مجال التخفيف من الدين وإلغائه، ولكنه لايزال يلزم جانب الحذر بشأن مدى إمكانية تطبيقها وطرائق تنفيذها على نحو فعال. وينبغي ألا تُخِلّ تلك المبادرة بقدرة الشركاء المتقدمي النمو والمؤسسات المالية الدولية على مواصلة توفير المنح والقروض التساهلية للبلدان النامية. كما يجب التوسع، عند الاقتضاء، في تلك المبادرة بحيث تشمل البلدان المعوّقة ماليا من البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل التي تواجه أعباء دين جسيمة.

٩٤ - وأردفت قائلة إنه ينبغي للبلدان النامية أن تستخدم الموارد المفرج عنها على أفضل الوجوه، وذلك من خلال اعتماد استراتيجيات إنمائية وطنية سليمة ومستدامة. كما أن اتخاذ تدابير من قبيل تعزيز جهود جباية الضرائب، والإدارة الشفافة للإنفاق العام، وتحديد أولويات الاستثمار العام بغية بناء قدرة اقتصادية كلية هي أمور ضرورية لإقامة أساس متين للنمو المقبل.

٩٥ - وأشارت إلى أن رابطة أمم جنوب شرق آسيا بدأت، في عام ٢٠٠٢، مبادرة أسواق السندات الآسيوية الرامية إلى استخدام الادخارات الإقليمية في تمويل التنمية، ليس في آسيا وحدها بل أيضا في بقية أنحاء العالم، وبخاصة العالم النامي. وفي عام ٢٠٠٣، عمدت مصارف مركزية آسيوية رئيسية إلى إنشاء صندوقي سندات آسيوية برأس مال قدره ٣ بلايين دولار. وستكون الخطوة التالية إصدار سندات إقليمية مقومة بالعملات.

٩٦ - ورأت أن المساعدة الإنمائية الرسمية يجب أن تُوَجَّه إلى الحاجات المحددة للبلدان النامية، وأن تُسَلَّم في الوقت المناسب. وقالت إن زيادة نوعية وفعالية المعونة لا تقل أهمية عن زيادة مقدارها. وأضافت أن تايلند أسهمت، في عام ٢٠٠٣، بنسبة ٠,١٣ في المائة من دخلها القومي الإجمالي في المساعدة الإنمائية الرسمية، وأن ٩٠ في المائة من ذلك المبلغ ذهب إلى أقل البلدان نموا. وذكرت أن وفد بلدها يرحب بالمقترحات الرامية إلى الحدّ من المشروطيات، وإلى إجراء تحليل للأثر الاجتماعي للمساعدة الإنمائية الرسمية.

٩٧ - ومضت قائلة إن مسألة إلغاء إعانات التصدير، ولاسيما في الزراعة، ومسألة الحدّ من التدابير المشوهة للتجارة وتدابير الدعم المحلي، فضلا عن مسألة بناء القدرات التجارية، ولاسيما بالنسبة إلى أقل البلدان نموا، يجب إيلاؤها اهتماما خاصا في المؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية المقرر عقده في هونغ كونغ في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥. وينبغي ترجمة الرسالة السياسية الرفيعة المستوى إلى حلول ملموسة في اجتماع هونغ كونغ، وبالتالي جعل جدول أعمال الدوحة الإنمائي جولة إنمائية حقا.

٩٨ - وقالت أخيرا إن اتباع نُهُج مبتكرة بغية الحصول على موارد مالية إضافية لأغراض التنمية ضرورة حتمية بالنسبة إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وكما يتجلى ذلك في نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، هناك حاجة إلى مزيد من المناقشة من أجل توسيع الدعم الجماعي وزيادة نطاق المشاركة، بما في ذلك مشاركة القطاعات الخاصة وقطاعات الأعمال. وينبغي تقوية الشراكة والتعاون العالميين على جميع المستويات ومن قِبَل جميع أصحاب المصلحة. وفي هذا السياق، يمكن أن يُقَدِّم التعاون بين الجنوب والجنوب ما يساوي ما يُقَدِّمه التعاون بين الشمال والجنوب، كما يمكن لهما مجتمعين أن يجعلا من تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها بالتبادل أمرا ممكنا.

٩٩ - **السيد الناصر** (قطر): أشار إلى أن قطر عَرَضَت استضافة المؤتمر الاستعراضي الأول للمؤتمر الدولي لتمويل التنمية في عام ٢٠٠٧. وقال إن تلك الدعوة هي نتيجة لالتزام قطر الكامل بالشراكة العالمية الدولية من أجل التنمية.

١٠٠- ومضى قائلا إن واحدا من عناصر توافق آراء منتيراي هو تمويل البنى التحتية في البلدان النامية، بما في ذلك بناء القدرات البشرية والمؤسسية والاتصالات، والنقل والإنشاءات. كما أن تعبئة الموارد المحلية، وبناء القدرة على اجتذاب وتشجيع الاستثمار، والقطاع الخاص، والقدرة المؤسسية على تنظيم التجارة، والقدرة على التفاوض، والقدرة على خدمة الدين، وأولويات إنفاق المعونة المقدمة من خلال المساعدة الإنمائية الرسمية تشكل كلها مسائل أساسية من المسائل التي يشتمل عليها توافق آراء مونتيراي. وقد أعطى مؤتمر قمة الجنوب الذي عُقِد مؤخرا في قطر أهمية خاصة إلى التعاون بين الجنوب والجنوب؛ علما بأنه يمكن للمحاولات الرامية إلى تفعيل ذلك التعاون أن تستفيد من الخبرة الفنية للبلدان المتقدمة النمو في ميدان التعاون والتكامل. هذا إلى أن الخبرة التي اكتسبها الاتحاد الأوروبي في ميدان التكامل الاقتصادي تعتبر حالة واردة في هذا المجال.

١٠١- **السيد دالّ‘اوليو** (المنظمة الدولية للهجرة): شدّد على ما بين الهجرة والتنمية من صلة. وقال إنه في حين أن الدور الأساسي للمهاجرين كعوامل إنمائية لا يزال بحاجة إلى إدماجه كعنصر في الاستراتيجيات الإنمائية الكلية، فإن إسهام الحوالات بوصفها مصدرا هاما من مصادر التمويل الخارجي بالنسبة إلى البلدان النامية معترف به عموما. ومع أن الحوالات ليست بديلا عن المساعدة الإنمائية، فإنها تتكاثر في العادة في أوقات الشدة؛ كما أنها، بالنسبة إلى بعض البلدان، أوثق صلة بالأوضاع من الاستثمار الأجنبي المباشر أو المساعدة الإنمائية الرسمية. ومن المعقول أن يُقَدَّر أن ١٥ إلى ٢٠ في المائة من مبلغ تلك الحوالات قد تُستَثمَر، في حال توفر حوافز مناسبة، في إنشاء شركات صغيرة ومتوسطة الحجم، وفي غير ذلك من الأنشطة الاقتصادية. ويبدو المجتمع الدولي مستعدا لمناقشة أفضل الطرق لتعزيز الأثر الإنمائي للحوالات بوصفها تكملة للإلتزامات التي أُعيد تأكيدها في مؤتمر مونتيراي، لا كبديل عن تلك الإلتزامات.

١٠٢- ومضى قائلا إن التوقعات الاقتصادية العالمية لعام ٢٠٠٥ الصادرة عن البنك الدولي فيما يتعلق بدور الحوالات في التخفيف من وطأة الفقر وفي الاستراتيجية الإنمائية جديرة بالترحاب. وأضاف أن الأثر الإنمائي للحوالات والخدمات المتصلة بالحوالات سيكون موضوع مؤتمر وزاري من المقرر أن تستضيفه في أوائل عام ٢٠٠٦ حكومة بنن بصفتها رئيسة مجموعة أقل البلدان نموا، وذلك بدعم من المنظمة الدولية للهجرة ومن ممثل الأمم المتحدة السامي لأقل البلدان نموا، والبلدان النامية غير الساحلية، والدول النامية الجُزُرية الصغيرة.

١٠٣- وبيّن أن هناك مجالات أخرى يمكن أن توفر الهجرة فيها أشكالا مبتكرة من تمويل التنمية، وذلك بالاستعانة بالامكانيات البشرية والمالية لمجتمعات الشتات. وتضطلع المنظمة الدولية للهجرة ببرامج لعودة الرعايا المؤهلين وإعادة إدماجهم في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية تسعى منذ سنوات عديدة إلى دعم النهوض الاجتماعي والاقتصادي بالبلدان النامية، ورعاية تنمية مواردها البشرية الوطنية، ومقاومة الآثار السلبية لتروح الأدمغة. ومن عهد أقرب، بدأت المنظمة الدولية للهجرة برنامج الهجرة من أجل التنمية لمساعدة الحكومات على تحقيق أهدافها الإنمائية من خلال تعبئة المهارات والموارد الحيوية (من مالية وغيرها) للرعايا المؤهلين الموجودين في الشتات.

١٠٤- **السيد تالبوت** (غيانا): تكلم نيابة عن الجماعة الكاريبية، فلاحظ أن أداء عدد من بلدان الجماعة الكاريبية على صعيد الاقتصاد الكلي لم يكن مستقرا في السنوات الأخيرة، وقال إن الدول الأعضاء في الجماعة سعت إلى التخفيف من بعض ما تواجهه من تحديات عن طريق الاندماج، وبخاصة عن طريق إنشاء سوق وحيدة واقتصاد وحيد تيسيرا للقدرة على التنافس وللاندماج الاجتماعي. وعلى هذا فإن السياسات المنتهجة على صعيد الاقتصاد الكلي أخذت تكتسب المزيد والمزيد من الأهمية.

١٠٥- وأردف قائلا إن بلدان الجماعة الكاريبية صغيرة، ومنفتحة، وتعتمد اعتمادا كبيرا على التجارة. وأضاف أن صادراتها مُرَكَّزة في مجموعة ضيقة من السلع والخدمات التي كانت تتمتع سابقا بإمكانية تفضيلية لدخول أسواق رئيسية. غير أن هذه الأفضليات، لا بل حتى عقد تسويق طويل الأجل كان لدى البعض بالنسبة إلى أحد الصادرات الرئيسية (السكر)، آخذة في التآكل بسبب اتخاذ إجراءات في مجال السياسة العامة على الصعيد الدولي. وبيّن أن هذه البلدان تحتاج إلى الوقت والموارد للتكيف وإعادة التشكيل الهيكلي.

١٠٦- ومضى قائلا إنه بالنظر إلى أن بلدان الجماعة الكاريبية تُعَرَّف باعتبارها بلدانا متوسطة الدخل، فإن المساعدة الإنمائية الرسمية التي تُقَدَّم إلى المنطقة أخذت في الهبوط السريع. يضاف إلى ذلك أنه في حين أن الكثير من

تلك البلدان مثقلة بالديون، من حيث أنها اضطرت إلى عقد قروض من نوع تجاري، فإنه لا توجد ترتيبات خاصة للتعامل مع ديونها. وكانت تلك هي الحال حتى حين محت الكوارث الطبيعية حصائل الصادرات، كما كان عليه الأمر بالنسبة إلى غرينادا في عامي ٢٠٠٤ و٢٠٠٥.

١٠٧- وواصل كلامه قائلا إن بلدان الجماعة الكاريبية، بوصفها دولا جُزُرية وساحلية واطئة، مُعَرَّضة للغاية للكوارث الطبيعية الناجمة عن التغيرات في الأحوال المناخية. وقد تعيّن إعادة بناء الأصول الاقتصادية، والبنى التحتية، والمجتمعات في بعض الحالات. وأشار إلى أن فترات الطوارئ تُواجَه في العادة باستجابات دولية جيدة، إلا أن جهود التعمير تُترَك للبلدان. وفي الوقت نفسه، نجد أن التأمين وإعادة التأمين على المستوى الدولي أصبحا أكثر وأكثر كلفة أو غير متاحين. وقال إن البُعْد الاقتصادي للكوارث الطبيعية يجب أن يُجعَل جزءا لا يتجزأ من السياسات الإنمائية بالنسبة إلى هذه البلدان.

١٠٨- وذكر أن البلدان الكاريبية الصغيرة كانت تفتقر تقليديا إلى أفراد ذوي تدريب عالٍ، وكان أشخاصها المهرة كثيري التنقل. والكثير من ذوي الخبرة من الأفراد المُدَرَّبين في مجالات رئيسية جرى توظيفهم من جانب بعض أكثر البلدان تقدما في النمو. وهذه البلدان المتقدمة النمو نفسها أخذت في إعادة أعداد متزايدة الكبر من الرعايا الكاريبيين الذين جانبوا القانون إلى أوطانهم. وتُلقي تلك السياسات ضغطا شديدا على الموارد المالية لبلدان الجماعة الكاريبية، التي هي موارد نزرة من قَبْلُ.

١٠٩- وتابع كلامه قائلا إن المنطقة الكاريبية هي لسوء الحظ واحدة من أشدّ المناطق المنكوبة بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز/السيدا) في العالم. وهي تُقِرّ بأن استجابة المجتمع الدولي كانت قوية، وبأنه قد صيغت شراكة فعالة جدا في هذا الخصوص. إلا أن هذا الوباء العام لا يزال يتسبب في فقدان الموارد، ويصيب بآثاره ذلك الجزء من السكان الذي هو أكثر الأجزاء حيوية بالنسبة إلى النمو الاقتصادي والتنمية؛ وبالتالي بالنسبة إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

١١٠- ورأى أن دور البلدان النامية في صوغ السياسات الدولية في مجالات الاقتصاد الكلي، والتنمية، والتمويل، والتجارة جدير بالاهتمام. وبيّن أن تقرير الأمين العام عن النظام المالي الدولي والتنمية (A/60/163) يُقِرّ بأنه لم يُحرَز تقدم يُذكَر بشأن تلك المسألة الحاسمة، مسألة مشاركة البلدان النامية في صنع القرارات. ولهذا فإن الجماعة الكاريبية تشجع على اتخاذ إجراءات عاجلة لعلاج الفجوات الجهازية وكفالة إشراك البلدان النامية في صنع القرارات على المستوى العالمي. وفي إطار ما يُبذَل من جهود للوفاء بالتزام مونتيراي، هناك أيضا حاجة إلى موارد جديدة وإضافية، وإلى اتباع نهج أشمل تجاه مسألة استدامة الدين.

١١١- واختتم كلامه بقوله إن بلدان الجماعة الكاريبية تطالب من زمن طويل بالتركيز بشكل خاص على الأوضاع الفريدة للاقتصادات الصغيرة الهشة. وهي تأمل في أن يتمّ تفعيل الاعتراف الذي مُنِح لهذا الأمر أخيرا في مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ وذلك خلال الدورة الستين للجمعية العامة وفي منتديات دولية مختصة أخرى.

١١٢- شدّد كل من **السيدة إنتيريانو** (السلفادور)، و**السيدة نييتو** (إكوادور)، و**السيد بريس** (غواتيمالا)، و**السيد ماسيو** (المكسيك)، و**السيدة آليمان** (بيرو) على أن الحوالات يجب ألا يُنظَر إليها كآليّة للتنمية. ذلك أنه وإن يكن في الإمكان استخدام الحوالات في تيسير الأنشطة المنتجة، فإنها تعود إلى الأفراد المرسلة إليهم بصفتهم الخاصة.

رُفِعَت الجلسة في الساعة ١٨/١٥